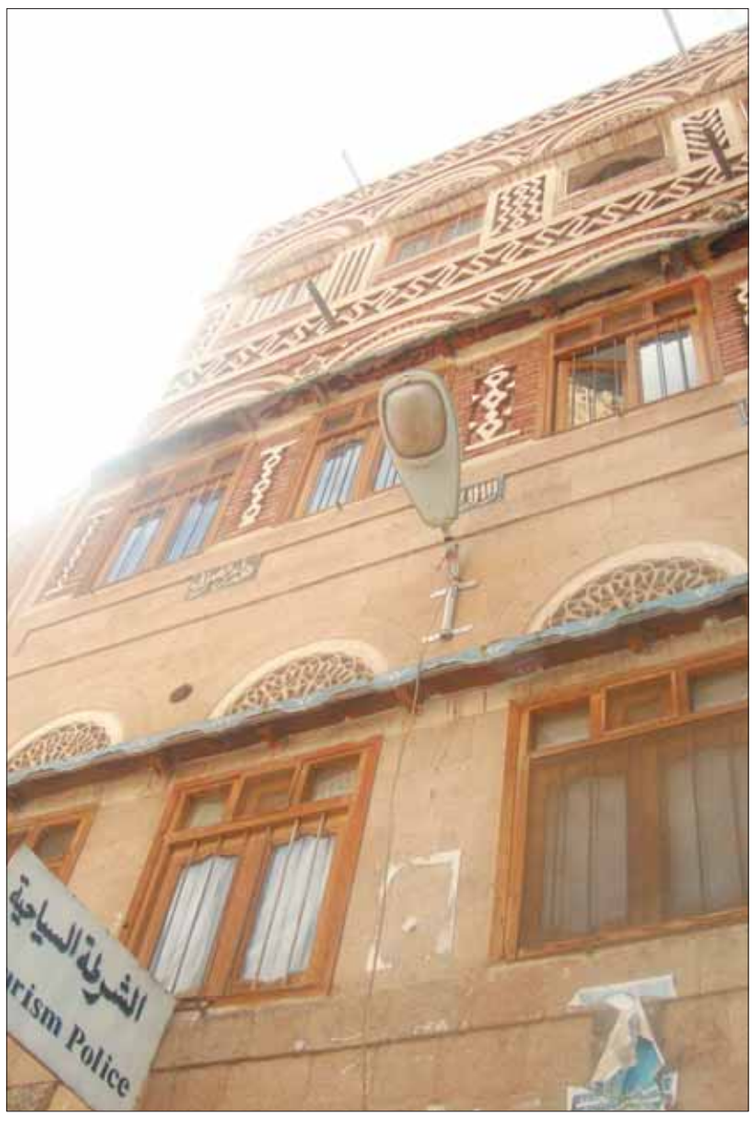

الجهاز نتطلع إلى ان يوفر الحماية ويكف أيدي العابثين بهذا التراث ولكن هذا يحتاج إلى إمكانيات كبيرة ينبغي أن تتاح للشرطة السياحية وحماية الآثار.

مسؤولية جسيمة

وأكدت أن الشرطة السياحية وحماية الآثار باتت تتحمل مسؤولية ما تتعرض له المواقع التاريخية والأثرية بل إنها في الطليعة والصدارة.

وأشارت إلى أن الشرطة السياحية وحماية الآثار إلى الآن وبالوضع التي هي عليه لا تمثل الشيء المرجو منها وليست بالمستوى المطلوب ومع هذا تظل الأمل المرجو لإنهاء العبث والتخريب للتراث اليمني فهذا الجهاز الأمني مهمته جسيمة جدا ولكن يبدو انه في آخر الاهتمامات مقارنة بأجهزة أمنية أخرى وهذه مشكلة تستند على ثقافة مغلوطة بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

مبادرة وزارة الثقافة

ودعت أبلان إلى الاهتمام بهذا الجهاز الأمني الهام وتوفير كافة أوجه الدعم والرعاية الذي يمكنه من القيام بواجبه وبأسرع وقت ممكن فوتيرة العبث والتخريب مستمرة ومتواصلة ولا تتوقف.

ولفت إلى أن وزارة الثقافة ستعمل على إثارة هذا الموضوع في جدول أعمال مجلس الوزراء مطلع العام2014 م وتسعى إلى تفعيل دور الشرطة السياحية وحماية الآثار والخروج بقرار ملزم من مجلس الوزراء يفعل دور هذا الجهاز فالصحيح أن هذه الشرطة السياحية تتبع وزارة الداخلية ولكن وبحكم حاجة وزارة الثقافة الملحة لهذا الجهاز سوف تقوم بمبادرة للضغط على كافة الجهات ذات العلاقة لتفعيل الشرطة السياحية.

فإذا كانت الجهات المرتبطة بالشرطة السياحية ترى في أنها لم تلمس أي دور يذكر لهذا الجهاز الأمني ولكنها لا زالت تعقد عليها الآمال فكيف يكون رد قيادة الشرطة؟

الوضع سيء ولا داعي للكذب

العميد أحمد عبدالله مثنى مدير عام الشرطة السياحة وحماية الآثار يقول بصريح العبارة دون مزايدات أو مبالغات وضعنا سيء وإذا لم يكن هناك إرادة حقيقية كما هو الحال من أجهزة الشرطة السياحية في عموم الدولة فلا داعي أن يتم تحميل هذه الإدارة فوق ما تستطيع فهذه الإدارة عمرها أكثر من ربع قرن وهي في مكانها دون حراك أو تطوير أو تحديث فلماذا نظل نكذب على أنفسنا ونستحدث أجهزة ولا توفر لها ما تحتاجه من إمكانيات لتشغيلها فقد أضيف لنا عبء جديد أكبر من المهام الأساسية وهو حماية الآثار ضمن الهيكلة الأخيرة لوزارة الداخلية وهذا فعلا صحيح كما هو معمول في كثير من البلدان إلا أن هذه المهام الجديدة لم يترتب عليها شيء فيما يتعلق بالإمكانيات ولهذا وبكل صدق هذه الإدارة مهمشة تعاني الكثير من الصعوبات والعوائق منها قلة الإمكانيات والقدرات ولا يوجد من يهتم بها ووزارة الداخلية نظرت علينا بعد جهاد طويل وتكرمت باستئجار مبنى للإدارة العامة في إحدى حارات صنعاء القديمة .

عندما زرنا هذا المبنى وقمنا بتصويره وجدناه مبنى صغير جدا يمكن أن يكون سكنا شخصيا لمدير عام الشرطة السياحية وليس مقراً لجهاز أمني فهذا المبنى عبارة عن ثلاث طوابق ليس فيه حوش وفي مكان ضيق للغاية وصغير جدا والصور خير شاهد على ذلك وهذا ما أكده مدير عام الشرطة السياحية وزاد في القول أنهم يملكون 25 طقماً ولاتزال جميعها في مقر قوات الأمن الخاصة الأمن المركزي سابقا لأن المكان بالكاد يتسع لطقم واحد وهذا الطقم لم يسلم من لعب الأطفال فكثيرة هي الأحيان التي تجد فيها الطقم إطاراته الأربعة في الأرض حتى الأفراد لا يمكن الزامهم بالدوام والحضور فعددهم قرابة 190 فردا ولا توجد عنابر إيواء لهم أسوة ببقية الوحدات الأمنية التي توفر الأكل والإيواء.

الأمن منظومة متكاملة

وأضاف الأمن منظومة متكاملة والأمن السياحي مسألة مرتبطة بالأمن القومي للبلد بأسره وبلادنا طاردة للسياحة كما أن الحكومة غير مهتمة بهذا الجانب ولا تريد أن يكون للسياحية حضور فاعل ومؤثر وبالتالي أصبحت هذه الإدارة على أهميتها في الهامش تفتقر إلى الأساسيات.

ولفت إلى أن قيادة وزارة الداخلية ومنذ فترة طويلة تتعامل مع مختلف الإدارات التابعة لها بأشكال مزدوجة إدارات تعطى لها الإمكانيات بالملعقة وأخرى تعطي لها بالجرافة ولا يتم النظر لأهمية الإدارات ومهامها بقدر ما يتم النظر إلى الأشخاص المسؤولين عن الإدارات فإذا كان القيادي في هذه الإدارة أمه داعية له على حسب قول مدير عام شرطة السياحة تجد كل الأبواب المغلقة تفتح أمامه في وزارة الداخلية.

وتساءل هل الحالة السياسية التي تعيشها البلد لها انعكاس على العملية الأمنية ولا يوجد تفسير منطقي غير هذا الكلام..

وقال طلبنا خططا لحماية المواقع الأثرية في كافة فروعنا في المحافظات تصور أن فرع ذمار مثلا رفع في تقريره أنه يطلب 125 فردا لتغطية المواقع الأثرية التي في ذمار يعني لديّ قرابة190 فردا بالكاد يكفون لفرع واحد ناهيك طبعا عن الإمكانيات التي طلبت منها وهي فعلا أشياء هامة وجوهرية لسير العمل ولكن من سيلتفت وسيهتم بتوفير تلك الإمكانيات ولهذا باختصار في ظل الإمكانيات المتاحة لنا لا ينتظر منا القيام بشيء وبالتالي المسؤولية ليست على عاتقنا وإنما تقع على الحكومة بشكل عام والتي ينبغي عليها أمام ما يتعرض له التراث اليمني أن تدعم هذه الإدارة وتعمل على تفعيلها.

لخطوطات بصنعاء

طوطات وهذه مبادرات رائعة سب لهؤلاء الأشخاص الذين وأسرهم فقد عملوا على نقل خطوطات إلى الدار للحفظ ل أسماءهم وتعرض باسمه عائلته، وعلى القائمين بالدار بها وصيانتها وتوثيقها ا لأن بقاءها في المنازل قد للتلف.

أن كل متحف سيتم نقل طات منه سوق يزود بصور أكثر من الأصل ليتم عرضها في لأن المتاحف للعرض فقط ولا داً عرض المخطوطات الأصلية ور، وهذا معمول به حتى في دار طات.

ه أوضح الدكتور مقبل التام ي وكيل الوزارة رئيس اللجنة نة ركزت على البدء في نقل طات من المتاحف ذات العرضة السرقة ولم تركز على الغرب أو المكاني، كما أنه سيتم نقل طوطات وسط إجراءات أمنية وقال »الأحمدي«: المتاحف وي على مخطوطات نفيسة جداً

تتبع أهمية هذا الإجراء الذي وزير الثقافة الدكتور عبدالله هو يأتي في سياقه الطبيعي وهو المخطوطات موجودة في حرز عل دار المخطوطات بصنعاء الحرز بما يتوفر فيه من وسائل والصيانة والرقابة وأيضاً لا بد باه إلى أن الظروف التي تعيشها الوقت الحالي وازدياد سطوة اللصوص ومهربي المخطوطات الأمر الذي باتت فيه المتاحف عرضة أكثر من غيرها لهؤلاء اللصوص، يساعدهم في ذلك أن معظم المتاحف مغلقة وما كان مغلقاً لا يطمأن لسلامة ما فيه من محتويات لذلك هذا الإجراء الذي اتخذته وزارة الثقافة إجراء وقائي في الوقت المناسب، وكذا في معظم دول العالم المخطوطات ليس مكانها المتاحف مطلقاً حتى وإن كانت المتاحف مؤمنة.

وحيا الأحمدي تفاعل وتجاوب قيادة الهيئة العامة للآثار والمتاحف مؤكداً أن القطاع والهيئة يعملان في إطار مؤسسي متكامل يهدف إلى خدمة الصالح العام وتراث هذا البلد.

وفي ما يتعلق بالمخطوطات التي لدى الأوقاف سواء في مكتباتها أو المساجد قال الدكتور مقبل: نأسف لكثرة الاعتداء وسرقة المخطوطات من المساجد التي تتبع وزارة الأوقاف وهذا يدل على أن الأوقاف باتت تفرط بما يخصها من المخطوطات أو لا تستطيع الحفاظ عليها، ومن هنا ينبع أهمية نقل هذه المخطوطات التي في المساجد إلى دار المخطوطات، وحقيقة لدينا تنسق مع وزارة الأوقاف في هذا المجال وسبق وأن وقعت اتفاقية وقعها الدكتور عبدالله عوبل وزير الثقافة الأخ/حمود عباد وزير الأوقاف والإرشاد والذي كان متفاعلاً جداً مع هذا الاتفاق والذي ينص على أن تتم عملية حصر المخطوطات التي بحوزة الأوقاف وتوثيقها ثم العمل على نقلها إلى دار المخطوطات لترميمها والنظر في أمر نقلها إلى الدار للمحافظة عليها.

من يوقف هؤلاء

المهربون يستنزفون ذاكرة الوطن وحضارته

عبد الكريم مهيوب

تزايدت ظاهرة تهريب الآثار والمخطوطات وتحولت إلى ظاهرة مقلقة تهدد باستنزاف ذاكرة الأمة بالكامل بالتزامن مع السرقات التي تتعرض لها المتاحف بالمحافظات .

وكانت آخر تلك الأحداث ضبط تمثال من المرمر ومخطوطات أثرية بحوزة شخص في محافظة الحديدة الثلاثاء حيث أوضح العقيد عبدالملك الإرياني قائد فرع قوات الأمن الخاص بالحديدة أن المخطوطات المضبوطة هي عبارة عن مصاحف قديمة مكتوبة بخط اليد بالإضافة إلى تمثال من المرمر يتراوح طوله بين الأربعين إلى الخمسين سنتيمتر .

وشكلت وزارة الثقافة لجنة من المختصين للنزول إلى محافظة الحديدة لاتخاذ الإجراءات فيما يتعلق بالمخطوطات الأثرية والتمثال التي ضبطها أفراد قوات الأمن الخاص.

هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها إفشال محاولات تهريب الآثار والمخطوطات النادرة حيث سبقها العديد ناهيك عن تلك التي تجد طريقها إلى خارج الحدود.

وكان وزير الثقافة الدكتور عبدالله عوبل كشف أن من بين المخطوطات المضبوطة في مديرية القناوص الجزء الثاني من كتاب القانون في الطب لابن سيناء والجزء الثالث من صحيح البخاري وكتاب للمرتضى منقول من نسخة بخط المؤلف وغيرها من المخطوطات الهامة جداً والتي ستمثل في محتواها انتقالاً نوعياً في مسار التاريخ العلمي الإسلامي، حد تعبيره.

وأوضح عوبل، في المؤتمر الصحفي الذي عقد في 17نوفمبربصنعاء، أن أمن نقطة القناوص بمحافظة الحديدة ضبط في 7 نوفمبر14 مخطوطة نادرة جدا منها ثلاث مجاميع تحتوي على عدة عناوين بالإضافة إلى حجر كريم تزن سدس كيلو جرام، مضيفا من بين المخطوطات الجزء الثاني من كتاب القانون في الطب لابن سيناء بالإضافة إلى الجزء الثالث من كتاب صحيح البخاري وثلاثة مجاميع والجزء الثالث من كتاب نفحات العنبر في تراجم القرن الثاني عشر وكتاب الروض الباسم في الطب عن سنة أبي القاسم وتعود هذه المخطوطة لبداية القرن التاسع الهجري (817) هجرية للعلامة محمد بن إبراهيم المرتضى نقل هذا المخطوط من نسخة بخط المؤلف.

وأضاف الوزير: كما تضم المخطوطات المضبوطة إلى ذلك كتاب الجزء الثاني من البيان الشافي المنتزع من البرهان الكافي للعلامة يحيى بن أحمد المظفر الناسخ عزالدين بن سعيد بن قاسم سنة (868ه) وبقية المخطوطات مخطوط بدون عنوان تاريخ النسخة 1225هجرية وكتاب الربع الأول من المنهاج وكتاب دلائل الخيرات وشوارق الأنوار في ذكر الصلاة والسلام على النبي المختار.

وأشار إلى أن المتاحف والآثار والمخطوطات في اليمن تعرضت للسرقات على مدى العقدين الماضيين في عدد من المحافظات.

ولفت إلى خطورة الوضع الذي تعيشه الآثار والمخطوطات.

وقال العقيد محمد حمدين مدير مباحث حماية الأموال العامة بالحديدة في تصريحات سابقة أنه خلال الفترة الماضية تم ضبط الكثير من المخطوطات والتماثيل بفضل يقظة وتفاني رجال الأمن بالمحافظة.

في ظل هكذا حالة تتزايد فيها الهجمة الشرسة على الآثار سواء من خلال نبش مناطقها أو تهريبها أو سرقة المتحف فإنه لابد من تدابير أكثر كفاءة تحد من هذه الظاهرة وتحول دون فقدان الذاكرة الوطنية بفعل هؤلاء اللصوص الذين لا يعنيهم سوى المال حتى وإن أفرغت البلاد من كل الآثار.. فمن يوقف هذه الكارثة قبل فوات الأوان.